رأي القدس

ابتزاز اسرائيلي وصمت عربي

■ ان تهدد الحكومة الاسرائيلية بتصفية قادة حركة «حماس» في قطاع غزة والخارج، اذا لم يتم الافراج فورا عن الجندي الاسرائيلي الاسير، فهذا هو قمة البلطجة وغرور القوة في اسوأ صوره واشكاله. ومن المؤسف ان ينقل هذه التهديدات السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية الى كل من اسماعيل هنية رئيس الوزراء ومحمود الزهار وزير الخارجية وسعيد صيام وزير الداخلية.

فهؤلاء الثلاثة منتخبون من قبل شعبهم، ويتمتعون بحصانة دبلوماسية واخلاقية بحكم مناصبهم، مضافا الى ذلك عدم علمهم المسبق بعملية الاختطاف هذه، ومطالبتهم المُلّحة للخاطفين بحسن معاملة الجندي المخطوف، والحفاظ على حياته والافراج عنه.

مثل هذه التهديدات بالقتل والخطف لا يمكن ان تصدر عن حكومة ديمقراطية تحترم القانون الدولي، وانما عن عصابة مافيا خارجة على كل القوانين، وتحتكم الى شريعة الغاب.

لجان المقاومة الشعبية التي اعلنت مسؤوليتها عن خطف الجندي الاسرائيلي في عملية فدائية نوعية، مارست حقها المشروع في مقاومة الاحتلال والرد على مجازره التي يرتكبها يوميا في الضفة والقطاع، فقد استهدفت موقعا عسكريا وهاجمت عربات مدرعة، وقتلت ثلاثة جنود واختطفت رابعا، اي انها لم تهاجم مدرسة او حضانة ولم تخطف اطفالا، وانما جنديا ربما شارك بقتل الاطفال الفلسطينيين وتدمير بيوتهم فوق رؤوسهم وقلع اشجار زيتونهم واتلاف مزروعاتهم.

الفلسطينيون اختطفوا جنديا واحسنوا معاملته وحافظوا على حياته، وطالبوا بمبادلته باسراهم من النساء والاطفال في السجون الاسرائيلية، وهم بالآلاف، ولكن الاسرائيليين حولوا هذا الجندي المخطوف الى احد انبياء بني اسرائيل، ويريدون الانتقام من الشعب الفلسطيني بأسره اذا لم يتم الافراج عنه.

فمن المؤسف ان نسمع تهديدات بقطع الغاز والماء والكهرباء عن قطاع غزة عقابا لاهله في حال قتل الجندي او عدم الافراج عنه، وهذا التهديد اذا ما تم تطبيقه فانه سيعني تطبيق شريعة «شيلوك» في قصة شكسبير الشهيرة «تاجر البندقية».

تبادل الاسرى من العسكريين امر تقره القوانين والشرائع الدولية، وعندما يعرض الفلسطينيون اطلاق سراح هذا الجندي مقابل الافراج عن اسراهم، فانهم لا يخرقون قانونا دوليا او وضعيا، ولا يطلبون استثناء او تسجيل سابقة، فالحكومة الاسرائيلية تبادلت الاسرى مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «القيادة العامة» في مطلع الثمانينات وافرجت عن آلاف المعتقلين مقابل تسليم رفات جنودها الذين قتلوا في لبنان، كما فعلت الشيء نفسه مع «حزب الله» قبل عام، فلماذا هذا التجبر مع خاطفي الجندي الاسرائيلي والتهديد باجتياح قطاع غزة، وقتل المئات من ابنائه اذا لم يتم الافراج عنه؟

لجان المقاومة الشعبية الفلسطينية من حقها ان تطلب التفاوض للافراج عن اسرى الشعب الفلسطيني والمعتقلين العرب الآخرين في سجون الاحتلال، ويجب ان تقاوم كل الضغوط التي تمارس عليها حاليا من الرئيس عباس والموفدين المصريين لتخويفها ودفعها للتفريط بالجندي مقابل لاشيء.

الفلسطينيون لم يخشوا الاجتياح الاسرائيلي للقطاع، ولم ترهبهم تهديدات اولمرت، وبدأوا يستعدون للمواجهة رغم تواضع امكانياتهم العسكرية.

لا مقارنة بين القوة العسكرية الاسرائيلية الجبارة التي ركعت امامها جميع الجيوش العربية، واسلحة فصائل المقاومة البدائية، ولكن الشعب الفلسطيني لم يختر هذه المواجهة وانما فرضت عليه فرضا، ولذلك لم يتراجع ولم يجبن وقرر خوض معركة الكرامة نيابة عن مليار ونصف المليار عربي ومسلم. فهو الشعب الوحيد الذي اختير لهذه المهمة، ولم يتخل مطلقا عن هذه المسؤولية على مدى مئة عام من الصراع مع الاسرائيليين ومن يدعمهم.

الشعب الفلسطيني لن يخسر شيئا اذا ما حدثت المواجهة، فهو كل يوم يواجه الموت بالصواريخ والتوغلات والغارات والقذائف الاسرائيلية، والاجتياح لن يحرمه من العيش الرغد، والوظائف المتكدسة، والاقتصاد المزدهر، فهو جائع محاصر، عاطل عن العمل، مقيد الحركة وينطبق عليه المثل الفلسطيني الذي يقول «ضربوا الاعمى على عينه، فقال هي خربانة خربانة».

إشكالية الديمقراطية والاحتلال وتضارب المصالح والمبادئ

د. سعيد الشهابي *

■ هناك ما يشبه الاعتراف في اوساط الجهات المعنية بالتطور السياسي في العالم العربي بان ما بدا قبل بضعة اعوام من توجه نحو الدمقرطة والانفتاح السياسي لم يكن سوى حقن تخدير أعدتها جهات معروفة ـ مجهولة، سرعان ما انتهى مفعولها. فما أسباب التراجع؟ والى أين ستسير اوضاع العالم العربي بعد هذه الحقبة؟ ومن المسؤول عن ابقاء اوضاع الشعوب العربية في حالة احتقان دائمة، تغيب عنها بوارق الامل، وتهيمن عليها سحب الاكتئاب؟ وبرغم ما يقال عن مصر فانها تعتبر بوصلة الوضع العربي في اغلب المجالات. فعندما كانت ترفع لواء التحرر والثورة في الستينات كانت الدول العربية تردد اصداء ندائها، وعندما انسحبت من الصراع مع «اسرائيل» في 1978 بتوقيع اتفاقات كامب ديفيد ضعف الصف العربي، وتحركت الدول التي تضامنت مع العرب في العقود السابقة لاعادة علاقاتها مع الكيان الاسرائيلي، وحين جنح الحكم نحو الانفتاح السياسي في الاعوام الاخيرة، ترددت اصداء تلك الاجواء في زوايا العالم العربي. والآن اصبح واضحا ان مصر لم تعد ملتزمة بمشروع اصلاحي واسع، وهو الامر الذي يتكرر في بقية الدول العربية التي تتشابه اوضاعها مع مصر. فالقاهرة اليوم فتحت ابواب سجونها للمئات من السجناء السياسيين خصوصا من جماعة الاخوان المسلمين، وسعى حكامها للهيمنة على القضاء وقمع الحريات العامة والتخلي عن فكرة التعددية السياسية وحرية الاحزاب في المشاركة الحقيقية في الحكم. وهذا ما يحدث في البحرين والاردن، حيث تراجعت نغمات الاصلاح السياسي والانفتاح، وفتحت الزنزانات مجددا لتستقبل المناضلين والأحرار. بينما بقي الوضع في المملكة العربية السعودية على حاله، بدون اي تطور، حيث العائلة المالكة تهيمن بشكل كامل، وتأبى فتح الباب السياسي امام المواطنين للمشاركة في صنع القرار السياسي او الادارة المدنية. والسؤال هنا: السعودية وامريكا: من استطاع احتواء من (في مجال الحريات والديمقراطية). الواضح ان السعودية لم تخط خطوة حقيقية واحدة على طريق الممارسة الديمقراطية، ولم تتخذ واشنطن اية خطوة لدفعها لذلك. وبالتالي فان حديث الرئيس بوش عن دمقرطة الشرق الاوسط انما كان لإسكات مناوئيه من الامريكيين، الذين اعترضوا على الحرب الاخيرة في العراق من جهة، واقناع الجماهير العربية والاسلامية بنبل الهدف من ورائها متمثلا بترويج الديمقراطية.

فهل تكمن المشكلة في النظم السياسية وحدها؟ ام في التوجهات السياسية للدول ذات التأثير المباشر على الوضع العربي كالولايات المتحدة الامريكية؟ ام في حركات المعارضة، خصوصا الاسلامية منها؟ ام ان الوضع مرتبط بالحسابات المصلحية للجهات ذات الصلة بالاصلاح السياسي؟ فبرغم توسع دائرة النقاش في الشأن الديمقراطي في اغلب دول العالم العربي، ما تزال الممارسة السياسية أبعد ما يمكن عن الحرية والديمقراطية، وما تزال قضايا الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الانسان مرتبطة بالمصالح وليس بالمبادىء، ويستبعد ان يتحمس الغربيون خصوصا الامريكيين لقضايا الحريات والديمقراطية في العالم العربي بعد بعض التجارب غير المشجعة لهم. فانتخابات مصر العام الماضي التي قيل وقتها انها بداية انفراج سياسي سوف ينعكس على المنطقة بأكملها، فتحت المجال لصعود عشرات الاسلاميين من جماعة الاخوان المسلمين. وبرغم الحصار السلطوي على الجماعة، فقد حصدت 88 مقعدا، اي ما نسبته قرابة الـ20 بالمائة من مقاعد البرلمان. ثم جاءت الانتخابات الفلسطينية لتفتح المجال امام حركة المقاومة الاسلامية (حماس) للفوز بأغلبية مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، وتشكيل اول حكومة يتزعمها الاسلاميون في الارض المحتلة. جاء الضغط الامريكي لما اسموه «الاصلاح الديمقراطي» على خلفية الوضع العراقي الذي وضعهم في حيرة ايضا. ففوز الاسلاميين من الشيعة والسنة في الانتخابات البرلمانية الاخيرة استقبل بفتور امريكي واضح، وبالتالي سعوا لاحتواء آثار تلك الانتخابات، والحد من تأثيرها على نفوذهم في ذلك البلد المحتل. فاعترضت واشنطن على شخص رئيس الوزراء، ووزراء الداخلية والدفاع والامن القومي. وبرغم القبضة الحديدية التي تمارسها على العراق، فهناك خشية متصاعدة من ان يؤدي استقرار العراق الى تلاشي النفوذ الامريكي خصوصا في مجال الهيمنة العسكرية والقواعد والسياسات النفطية والعلاقات الخارجية، وهذا مناف للاهداف التي قامت الحرب من أجلها.

الامريكيون يواجهون اشكالية حقيقية بين الرغبة في تشجيع الممارسة الديمقراطية في العالم من جهة، وعدم استعدادهم لتحمل نتائجها من جهة اخرى. ويزداد الحديث عن الديمقراطية عندما تتفاقم الخسائر بين الجنود الامريكيين في العراق، او تتصاعد لغة الحديث حول الحرب، او تظهر استطلاعات الرأي العام عدم الرضا من الاستراتيجية الامريكية في العالم. فمثلا، تزامن مع القمة الامريكية الاوروبية الاسبوع الماضي في فيينا الاعلان عن نتائج استطلاع عام بين الاوروبيين يعتبر ان الولايات المتحدة أكثر خطرا على أمن العالم من دول اخرى، مثل كوريا الشمالية وايران. وقد انزعج الرئيس جورج بوش من هذا الاتجاه الخطير في الرأي العام الاوروبي الذي يفترض ان يكون الأكثر ولاء للولايات المتحدة. وعبر عن استيائه من ذلك واعتبره «غير معقول» ولكنه برره بالخلاف حول موضوع الحرب ضد العراق. الاستطلاع الذي أجراه في 13 حزيران/ يونيو مركز بيو للأبحاث للشعوب والإعلام، كشف ان الناس في بريطانيا وفرنسا وأسبانيا يعتبرون ان الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق تهديد أكبر لأمن العالم من حكومة ايران ومشروعها النووي. هذا الاستياء الاوروبي من السياسة الامريكية يحمل أبعادا غير قليلة على العلاقات الاستراتيجية بين جانبي الأطلسي، ومن شأنه ان يؤدي الى المزيد من العزلة والتباين ازاء السياسات المستقبلية حول قضايا العالم. وكما هي العادة، فقد تضمن أحد ردود الرئيس الامريكي على نتائج الاستطلاع استغرابه من اعتبار بلده مصدر خطر على الامن العالمي، وعاد مجددا للحديث عن الديمقراطية في الشرق الاوسط. هذا الحديث لا ينفصل عن النظرة الاوروبية في اطارها العام للثقافة الامريكية ايضا. ففي الدول الاوروبية هناك حماس للثقافة الامريكية بقدر الحماس ضد السياسات الخارجية للبيت الابيض. وبهذا تبدو العلاقات اكثر تعقيدا بين الطرفين. ووفقا للاستطلاع المذكور، فان نسبة ذوي المواقف الايجابية في فرنسا واسبانيا وألمانيا، ازاء السياسات الامريكية لا تصل 40 بالمئة. هذا يعني ان الاوروبيين لم يقتنعوا بالذرائع الامريكية التي طرحوها لتبرير الحروب والتدخل في المناطق الاخرى وخصوصا في الشرق الاوسط. واذا اضيف الى ذلك حقيقة اخرى وهي ان هناك رأيا عاما في اوروبا يتسم بالسلبية تجاه «اسرائيل» فان الصورة تبدو اكثر وضوحا، فهناك تلازم بين السياسات الامريكية والعدوان الاسرائيلي من جهة، وفقدان الامن العالمي من جهة اخرى.

تصريح الرئيس الافغاني، حميد كرزاي، الاسبوع الماضي، الذي دعا فيه المسلمين للوقوف بوجه الارهاب، ليس بالتصريحات فحسب، بل بتجفيف المنابع المالية والفكرية، يؤكد تعمق المشكلة: «على العالم ان يتوجه الى الاماكن التي يترعرع فيها الارهاب، الاماكن التي تقدم له المال والايديولوجيا، فهذه الحرب يجب ان لا تنحصر في افغانستان». جاء ذلك في ضوء التصريحات التي ادلى بها أيمن الظواهري، الرجل الثاني بتنظيم القاعدة، والتي تحرض على مواجهة القوات الامريكية والبريطانية في افغانستان. الدعوة ليست جديدة ولكنها تأتي في ظروف ما بعد مقتل الزرقاوي، وما ينطوي عليه ذلك الحدث من احتمال العودة لاستهداف القوات الاجنبية في العراق وافغانستان، وتلاشي الحرب الطائفية التي كان الزرقاوي يعمل من اجلها. واذا كانت تلك الحرب قد ساهمت في اضعاف بريق الديمقراطية، بتحويل العراق الذي يفترض ان يكون واحة للممارسة الديمقراطية الى ساحة دامية، فان تلاشي ذلك التوجه بغياب الزرقاوي من شأنه ان يعيد التوازن الى المطالبة بتحسين الاوضاع السياسية في العالم العربي على وجه الخصوص، والتصدي للاستبداد والديكتاتورية بعنفوان اقوى. الرئيس الافغاني يدرك ان الارهاب خطر على الجميع، وان الممارسة الديمقراطية التي حدثت في افغانستان لا تعني الكثير طالما بقيت القوات الاجنبية على اراضي ذلك البلد. فذلك التواجد واحد من العناصر التي توفر الوقود للجهات المتطرفة والارهابية. تلك العناصر نشطت في حقبة الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، بمساعدات امريكية، وقامت ايديولوجيتها على اساس مواجهة الاحتلال، وترى اليوم في تواجد القوات الاجنبية على الاراضي الافغانية والعراقية احتلالا تجب مقاومته. هذا الوضع لا يمكن ان يخدم مصالح الدول الغربية، لانها اصبحت مستهدفة بسبب وجودها العسكري في المنطقة، كما لا يخدم المسلمين عموما لانه يبعد الانظار عن قضاياهم المعيشية، الاقتصادية والسياسية. والطرف المستفيد بشكل أكبر هو الانظمة العربية الرافضة للاصلاح والانفتاح، والمصرة على الاستمرار في انماط الحكم القمعية.

المشروع الديمقراطي الذي يطالب به دعاة الاصلاح في العالم العربي يواجه هذه الصعوبات بشكل يمنعه من الانطلاق والوصول الى مراحل النضج والثمرة. فالوضع اصبح اكثر استقطابا بين قوات محتلة (انكلو ـ أمريكية من جهة، واسرائيلية من جهة أخرى)، ومجموعات مسلحة تتبنى العنف المفرط لمواجهة ذلك الاحتلال، بما في ذلك العمليات الانتحارية التي لا يمكن احتواؤها بسهولة، او اعلان الانتصار عليها. في هذا الخضم، اصبحت الدعوات للديمقراطية والاصلاح السياسي أقل جذبا للانظار، حتى لتبدو احيانا في غير محلها أمام حمامات الدم التي تجري في العراق والصومال وافغانستان والشيشان. وقد تفسر هذه الاوضاع حرص الحكومات العربية على اطالة امد الصراع الدموي في العراق، لعلمهم ان انتهاءه سوف يفتح الباب مجددا على موضوع الاصلاح السياسي والديمقراطية. كما انه يوفر عليها احتمالات عودة المقاتلين في صفوف المجموعات المسلحة الى بلدانهم، وما تمثله تلك العودة من احتمالات سفك الدماء والارهاب. وما حدث في الجزائر قبل خمسة عشر عاما شاهد على ذلك. فعودة العرب الأفغان ساهم في اذكاء الصراع الدموي الذي تأجج في البداية كحركة احتجاجية ضد الغاء الممارسة الانتخابية بعد ان بدا ان الاسلاميين سوف يحصدون مقاعد البرلمان الجزائري، ولكنه سرعان ما تحول الى ارهاب اعمى لا يوفر احدا، بل يحصد الارواح بلا توقف. ولا شك ان انتهاء الفصل الدموي في العراق سوف يؤدي الى وضع مماثل، ما لم يكن انهاء ذلك الفصل مدروسا وفق خطط لاحتواء آثاره. الحكومات العربية لا تتمنى عودة مواطنيها الذين انخرطوا في المجموعات الارهابية المسلحة في العراق، لان ذلك يمثل بداية فصول دموية في تلك البلدان. وما حدث في السعودية الاسبوع الماضي من مواجهات بين قوات الامن ومجموعة صغيرة من المتطرفين، يؤكد هذه المقولة، ويدفع للاعتقاد بان السعودية ودولا أخرى تسعى لاطالة امد الصراع الدموي في العراق لمنع عودة المسلحين الى اراضيها.

الصراع من اجل الديمقراطية إذن، اصبح معقدا لان الفرقاء المعنيين به اصبحوا ينظرون اليه وفق حسابات خاصة. فالنشطاء من اجل الديمقراطية اصبحوا مكشوفين سياسيا، بعد ان تخلت واشنطن عن مشروع «دمقرطة الشرق الاوسط»، واصبحوا يدخلون السجون مجددا بعد توقف مؤقت، خصوصا في مصر والبحرين والسعودية وحتى في المغرب والاردن. والامريكيون اصبحوا اقل حماسا لديمقراطية تسمح بصعود الاسلاميين الذين لا ترغب فيهم الى مواقع متقدمة في النظم السياسية العربية. وحكومات الدول العربية اصبحت أكثر تحسسا من تصاعد نغمة الاصلاح والدمقرطة، وتتمنى ان لا تتوفر الفرص لنجاحها. وهكذا تبدو أهداف اللاعبين في المعترك السياسي العربي متداخلة جدا، يصعب على الكثيرين استيعاب أبعادها. الأمر المؤكد ان الاستبداد ليس حلا، مهما تغيرت الوانه ومسمياته، وان تأجيل المعركة الديمقراطية لا يعني إلغاءها، وان تراجع الحماس الامريكي للمطالب الديمقراطية لن يؤدي الى فشلها، بل سوف يزيد الوضع توترا، ويزيد من المخاطر المحيطة بالقوى الكبرى ذات المصالح في المنطقة العربية. هذا التداخل والتعقيد اصبحا عنصرين صعبين في المعادلة الديمقراطية، ولن يحسما بسهولة. اما واشنطن فان مصالحها على المدى البعيد لن تتحقق بدعم الاستبداد والقمع، بل بدعم الاصلاح السياسي من جهة والتخلي عن عقلية الاحتلال والهيمنة من جهة اخرى.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

قطاع العبور الى التغيير في سورية لا يمر بمحطة براميريتس

خالد حاج بكري *

■ العديد من نشطاء المعارضة السورية، أصيبوا بخيبة أمل نتجت عن التقرير الهادئ الذي قدمه السيد براميريتس مؤخرا ، مثل هذه الخيبة، كانت تلوح في الأفق أساسا قبل تقديم التقرير إلى الأمم المتحدة، عندما تراوحت التوقعات، بين تقرير عادي يصف المجريات وينأى عن الاتهامات، وآخر يتهم ويفجر قنابل من العيار الثقيل.

مع الأسف أن مثل هذه العقلية «الخيبوية» لا تستطيع أن تدفع الجهود السورية للتغيير قدما، بل إنها قد تقدم خدمة مجانية للاستبداد، الذي يتربص بأولئك المقاتلين منذ أمد مديد بفكرهم وقلمهم، لاستنهاض حالة شعبية تفهم التغيير، وتخلقه، كونه معبرا عن مصالحها في وطن ديمقراطي حر. بل إن حالة الانتظار، التي استحالت ترقبا كابوسيا لتقرير براميرتس، لم تنطو على أداء سياسي محترف، بقدر ما انطوت على عقلية تأرية عتيقة يمكن أن تسمى بقايا أداء سياسي قبلي، فإن لم أستطع إحداث التغيير بيدي فما أسهل أن يتكفل الآخرون بذلك، وما أرخص الكلفة!

لا يمكن البناء على هذه العقلية؛ التي تفتقد الرؤية الصبورة الواعية الواسعة لسبب بسيط: أن «فقه الانتظار» يجمد حالة العمل الواثق الدؤوب، وأعود لأؤكد، أنه يخدم السائد المستبد، ولا يهدده بأي حال من الأحوال، بل إن مثل هذا الفقه الرخيص الكلفة، إنما يدفع إلى حالات حزن وانطواء، ما أسهل أن تنفجر غضبا يستطيع صاحبه أن يلتمس له مليون سبب! فلا يتجلى هذا الغضب، عندما يتجلى في حقيقته، فعلا سياسيا دؤوبا وحركة تنمو وتتوسع بل يتمظهر غضبا ممضا بائسا في وجه شعب يستيقظ في الصباح ليبحث عن قوت أو خيمة!

لا يستحق الشعب السوري أن ننفجر في وجهه غضبا عندما لا تندفع أكثر، حركية سياسية عالمية لمساندة التغيير في وطنه، فكلنا يعرف حجم العوز والفاقة اللذين أوغلا إيلاما في الجسد السوري، وترافقا مع استئصال مبرمج لكل ما هو سياسي من أفق وعقل الفرد من أبناء سورية، ما حوله ببساطة إلى متعب تقوده قدماه عن حق، إلى المخابر البصر والبصيرة بين إيمان متعصب عبودي لا يرحمون به أنفسهم ولا فكرتهم ولا شعبهم من جهة، وغضبة عارمة تستولي عليهم فيوجهونها إلى من يعدونه كل مرة بالسمن والعسل والحرية من جهة ثانية! تلوح لهم القدسية ببركتها العامرة وحنانها الجذاب فيتحمسون ويملأون الأزقة قصائد لاهبة ، فإذا ما تباطأ رهانهم، أو ظهرت مصاعب في المنعطفات، راحوا يكيلون السباب لشعبهم، محملين السوريين أسباب التأخر، وعلل الذل وبقاء الحال على ما هو عليه!

لا ننتج شيئا ولا نبدع فكرة ولا نلتحق بالعالم ، نقسو على أنفسنا وأبنائنا وجيراننا وأعدائنا ، نرتبك في حضرة عصور متقدمة ونخسر رهاناتنا المتلاحقة فلا نقرأ ولا نفكر ولا نتأمل بل نمارس فعلين رجيمين: الانتظار التراجيكوميدي، ونوبات غضب متلاحقة نبدو في أثنائها على استعداد للاستغناء عن كل ثوابت البشرية.

أتحدث هنا عن معارضة لا تقرأ، فإن قرأت لا تفهم ، وإن هي فهمت لا تعمل! وأعرف أن التغيير آت لا محالة، وأنه سيحدث ـ بطبيعة الحال ـ من خلال تقاطع حقيقي بين عوامل خارجية وداخلية، وأن عصرنا لم يعد يحتمل أنظمة الثبات والديمومة والبقاء إلى الأبد، ما يجعل هذا التغيير، سورية أولا، وشعبيا أولا، وداخليا أولا وأولا وأولا!

السوريون متعبون وليسوا جبناء، ومهمشون وليسوا أفاقين منافقين، ومظلومون وليسوا غافلين ، وهم بنو وطني وأبي وأمي، وبدونهم لا قيمة للدنيا بأسرها، لأنني بدونهم لا قيمة لي، وأنا أعرف نفسي ووزني وقيمتي!

لا أربت على كتف الشعب وأسامحه فلست أراه مخطئا، ولا أرشو أحدا، ولا أرفع شعارات، ولم يخطر في بالي مرة أن أزايد في الوطنية، ولكنني أرى بكل بساطة أن العبور إلى التغيير قد لا يمر بالسيد براميريتس، لأن قطار التحاق سورية بالعالم سيسبقه!

* كاتب من سورية

في سورية، رأينا طليعة مثقفة غاضبة مزمجرة، تصرخ أن الشيوعية لم تسقط والماركسية اللينينية لم تفقد ألقها وقابليتها للتطبيق، سمعناهم ينظّرون لسقوط الشعب في ميادين التحويل الثوري نحو الاشتراكية، وينفوا سقوط الشيوعية بساحات الشعوب!

انقسم هؤلاء الطليعيون بعد هدوء عواصف غضبهم، إلى ثلاث فرق تعكس تفاوت مستويات الوعي، ومدى التماسك النفسي لأنتلجنسيا أصيبت من قصورها ومحدوديتها فهم إمكانات مجتمعها بارتباك فجائعي وكوميدي! فريق استمر في غي عظمة النظرية وبلاهة الشعب، وآخر انكفأ إلى عتمات الماضي، وثالث وجد في الليبرالية إلها بديلا عن مثاله المهشم!

مؤسف جدا أن تعامل النخبة السورية مع الفكر كان من الفظاظة أن حول هذا التعامل من ممارسة براغماتية إلى ممارسة عبودية، ومؤسف أيضا أن «فقه الاستعباد» استمر، حتى عندما تبنى كثير من أفراد هذه النخبة أفكارا ليست إيديولوجيا بأي حال من الأحوال! فلم تبد الديموقراطية في أدبياتهم ـ إلا من رحم ربي ـ مجرد منهجية تضمن الحرية السياسية في القول والاختيار، ولم يجسد الخيار الليبرالي في منطوقهم الإعلامي ممرا أساسيا إلى الفرد الحر العلماني الديمقراطي حتما، وإنما أخذوا يعاملون أفكارهم معاملة عابد مؤمن خاشع لإلهه الجديد!!

هذا بالضبط ما يفسر مراوحتهم بين الحماسة المتوهجة الشعرية تارة، والانكفاء المصدوم البائس تارة أخرى، أعني مراوحتهم قصيرة عدنية لم توجد ولن توجد إلا في أخيلتهم.

بدلا من أن تهوي به إلى محاكم أمن الدولة المتربصة بأبسط تعبير واع عن اختلاف ومعارضة سياسية. لا يجب على من يفترضون أنهم نخبة في الوعي والاعتراض السياسي، أن يشتركوا مع الاستبداد في حفل زار وحشي لجلد شعب بائس يحتاج إلى الخبز والحرية. فحالات الانفجار خيبة، فغضبا، من عدم مساندة السيد براميرتس لآمالهم بمعاقبة نظام، لا معنى سياسيا لها عندما تندفع هائجة في وجه السوريين! إلا إذا افترضنا أن ارتطام عقلية الثأر بالحائط الفولاذي للواقعية، ستفضي إلى شرر يمكن أن يشعل نارا!!

يحدث في العادة أن يصاب ذوو النيات الطيبة بالخيبة، ولكن تحولا دراماتيكيا في الخيبة بحيث تغدو غضبا، فانفجارا في وجوه من لا ذنب لهم شأن يميز سياسيينا العرب، الذين فقهوا أن أنظمة استندت إلى دعم خارجي لن يقوى على إسقاطها إلا عامل خارجي فحسب، رأينا من هؤلاء الخائبين كثيرا من المنكفئين الحزانى، عندما هوى الاتحاد السوفياتي إلى انكسار فحطام، رأينا كيف أصيبوا بآلام مبرحة نظرا لتهشم مثالهم الثوري، وراحت أدراج الرياح أفكار العنف الثوري وأبدية التحولات الثورية، هذه الأفكار التي طالما حولوها إلى أغنيات حماسية وقصائد عصماء مدوية في صياغتها وتأثيرها، وكونوا من خلالها أفقا، يشتمل على تحليل كامل مكتمل مقدس للماضي والحاضر والمستقبل، فنافسوا بيقينيتهم يقينيي الدين وتفوقوا عليهم أيضا، رأيناهم كيف فقدوا توازنهم، وصبوا جام غضبهم على شعوب اتهموها بقصور الوعي وانعدام القابلية لحمل أفكارهم وصولا إلى تكوين عوالم مثالية صافية

الانتخابات الرئاسية في العالم العربي

محمد كريشان

■ قالها بصرامة «إنها ليست مسرحية سياسية» فانتهت الأمور بالتأكد أنها لم تكن فقط مسرحية سياسية هزلية بل وفوق ذلك سيئة الإخراج أيضا. هذا باختصار شديد ما جرى في اليمن مع الرئيس علي عبد الله صالح وكلامه الحاسم عن عدم الترشح مرة أخرى لرئاسة الجمهورية وتراجعه فيما بعد ليركب «نفس السفينة» مع شعبه حتى الوصول إلى «بر الأمان» الله أعلم متى طالما أن الرحلة مستمرة منذ ثمانية وعشرين عاما بدون أي «ترانزيت».

لم تكن هذه المرة الأولى التي يفعلها الرئيس اليمني فقد سبق له أن قال شيئا من هذا القبيل قبل أكثر من سبع سنوات لكنه تم تعديل الدستور حتى لا تتوقف ذات السفينة، وقبل 11 شهرا قال إنه لن يترشح وأصر على ذلك أمام المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم قبل أن يتراجع «استجابة لإرادة الجماهير» فأضاع صالح على نفسه وعلينا مناسبة كانت يمكن أن تسجل له شخصيا ولبلاده بادرة لم يسبقه إليها أحد في سياق مماثل. والحقيقة أن الرجل لو لم يعد بأنه تارك المنصب من موقع الاقتدار والزهد والإيمان بضرورة التداول السلمي على السلطة ولو لم يبد لنا قاطعا صريحا في رفض صيحات الرجاء المنافقة المطالبة ببقائه إلى يوم الدين، لما كتبنا ولما كتب غيرنا معاتبا لأن الرئيس صالح يكون هنا أحد هذا الطاقم الفريد الذي يحكمنا من المحيط إلى الخليج والذي لا يمكن أن يترك الملك إلا ليقابل صاحب الملك الذي لا يفنى، وبالتالي فلا أحد يلومه إن هو آثر التمترس داخل هذه المعادلة ولم يغرنا بسابقة كم كنا سذجا حين صدقناها حتى أن بعض المعلقين كتب حاثا الرئيس اليمني على رفض «الضغوط الشعبية» للبقاء بالقول «اصمد يا سيادة الرئيس!!» في وقت لم يكن الصمود جزءا من حساباته أصلا طالما أنه «خضع» في أيام معدودات.

العام الماضي سئل الرئيس المصري حسني مبارك عما إذا كان يعتزم عدم الترشح مرة أخرى لانتخابات الرئاسة فأجاب في مقابلة صحافية بأنه قادر على أن يفعل ذلك فتهب المنظمات والنقابات والاتحادات لمظاهرات شعبية تطالبه بالبقاء فيستجيب ولكنه لن يقدم على شيء من هذا القبيل لأنه لا يريد «حركات نص كم» حسب تعبيره فأراح نفسه الحقيقة وأراحنا من مشاهد تصل فيها جرعة النفاق في الشارع ودوائر الحكم حدا لا يطاق. ولهذا فقد يلام مبارك وغيره على «التأبيد» فوق كرسي الحكم لكن لا أحد يمكن أن يقول أنه حاول أن يدغدغ فيها شعورا عميقا تواقا للتغيير ثم قمعه من جديد لأن تحركا من هذا القبيل لن يزيد إلا في تعميق الإحباط المتراكم لعقود... وهذا ما فعله الرئيس صالح للأسف.

صحيح أن المعارضة اليمنية لم تكن مهيأة ولا جاهزة، وربما غير مصدقة، لالتقاط هذه اللحظة التاريخية وصحيح أنه ما من شخصية عامة معروفة كانت يمكن أن تكون في مستوى هذه اللحظة لتفعيلها بعد اقتناصها ولكن الصحيح أكثر أن ما سبق يظل في النهاية مسؤولية الرئيس الذي أمسك بدفة الحكم لثلاثة عقود لم يعمل خلالها أبدا على تهيئة الأرضية السانحة لتداول سلمي للسلطة خارج «التقاليد» العربية الأصيلة في هذا المجال. ومن لم يفعل ذلك طوال هذه الفترة فلن يفعل بالتأكيد في سنين قليلة مقبلة اللهم ضمن ترتيبات مدبرة غير معلنة ومن الصعب محاسبة صاحبها عليها طالما هي لمحاسبة النوايا أقرب كما أنه من الصعب أن تجد في السفينة إياها ـ التي يفترض أن تحمل الجميع إلى بر الأمان وليس إلى أعماق المحيطات ـ من يمكن أن ينبري في لحظة شجاعة غير محسوبة أو حتى جنون مطالبا بدور الربان وهو يعلم علم اليقين أن الربان لن يترك مكانه لأحد خاصة وأن الهتافين له على ظهرها كثر.

ما جرى في اليمن، بغض النظر عن أية نوايا للرئيس وأية تفاصيل، مناسبة أظهرنا فيها مرة أخرى كم نحن في هذه المنطقة عصيون على التغيير وبالتالي فما جرى لا يتعدى كسب مزيد من الملح على جرح لا يراد له أن يندمل.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/ فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364